

ووعان نوع يتعلق بالحياة ونوع يتعلق بالموت  
وقول بجاهد المضممة والاستنشاق نصف  
الوضوء اي انه نوعان نوع يظهر بعض الباطن ونوع  
يظهر بعض الظاهر وما عداها فان قلت  
هل يصح ان يراد بالشرط هنا المحسن فانه صح لانه  
له صلى الله عليه وسلم في حديث الاسري في مرآة  
لم يرد حين فرض الصلاة خمسين وارجعه مرارا  
متعددة بقوله فوضع شرطها فلا تا اذ لو كان  
المراد به بالشرط فيه النصف لفرغت الخمسون  
في المرة الثانية فتعين ان المراد به المحسن ومن ثم  
جاء في روايات اخر فوضع عبي عشر قلت لا مانع  
من ذلك وان كان مستغرابا وعليه فيحتفل ان معناه  
انه يثاب عليه كثواب خمس الايمان ولما توجبه  
ان الظهارة الشرعية نصف الايمان بانها تكفر  
بما يبطل الايمان يجب ما قبله فردد بانها  
جبهية مثلها لا شرطه علي ان الصلاة ونحوها  
كذلك فلا خصوصية للظهارة وقيل المراد بالايمان

الصلاة

100  
الصلاة كما في وما كان الله ليضيع ايمانكم اي صلواتكم  
الي بيت المقدس فلا فتقارها للظهارة كانت  
كشرها قال المصنف وهذا اقرب الاقوال وورد  
بان شرط الشيء ليس شرطه لغة ولا اصطلاحا  
وفيه نظر لانه لم يدع ان الشرط شرط وانما قال  
كالشرط وهو وان لزم عليه ان فيه تجوز في فرض  
الايمان علي الصلاة واخرج الشرط عن حقيقته  
اي معني المماثل للشرط لا يعود اختياره لتقدير  
الحقيقة باعتبار القواعد والاستفراغ وان جاز  
ان يختص الوضوء برب امثاله بان ثوابه  
نصف ثواب الايمان باذن الله تعالى اسرار  
في العبادات يعجز عن ادراكها اكثر خلفه  
ولو ذهب اذهب الي ان الوضوء نصف حقيقة  
باعتبارا لثواب لما لزمه شي وقيل الايمان شرط  
باطن لصحتها والوضوء شرط لها ظاهرا فاقترانها  
اياهما بالشرطية كانه انقسام لها بالشرطية ويرد  
بانه بعد التكاليف شرطها لا للايمان ووزم لها

